الفساد السياسي في العراق بعد 2003م

Political corruption in Iraq after 2003

م.د حسن سعد عبد الحميد
بغداد - العراق

ملخص الدراسة:

في كتب السياسة ومصطلحاتها اعتاد جمهور النخبة والاكاديميين على استخدام مصطلحات الدولة الديمقراطية ، الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وغيرها من المصطلحات في احاديثهم اليومية ونقاشاتهم السياسية والاجتماعية في الاوساط العلمية، لكن قياسا على الحالة العربية وتحديدا العراق بعد 2003م اصبحت مفاهيم الدولة العاجزة والحكومة الغائبة واستشراء الفساد المفسر الوحيد للأوضاع المؤلمة والمرعبة التي عاشها العراق كدولة ومجتمع ومؤسسات، والتي خلقت فجوة كبيرة عن مواكبة التقدم والتطور الذي كان سيشهده العراق جراء التغيير السياسي.

الكلمات المفتاحية:

العراق، الفساد السياسي، النظام السياسي العراقي، العراق بعد 2003

Abstract In English :

In policy books and terminology, the elite and academics used the terminology of a democratic state, political stability, economic growth and other terms in their daily conversations and political and social debates in scientific circles. But in comparison to the Arab situation, especially Iraq after 2003, the concepts of the helpless state and the absent government became widespread and the only explanation of corruption spread to the painful and horrifying situations that Iraq experienced as a state, society and institutions, which created a huge gap in keeping up with the progress and development that Iraq would have realized as a result of political change.

Key words:

Corruption, Iraq after 2003, Iraq's political.

مقدمة:

في كتب السياسة ومصطلحاتها اعتاد جمهور النخبة والاكاديميين على استخدام مصطلحات الدولة الديمقراطية ، الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وغيرها من المصطلحات في احاديثهم اليومية ونقاشاتهم السياسية والاجتماعية في الاوساط العلمية . لكن قياسا على الحالة العربية وتحديدا العراق بعد 2003م اصبحت مفاهيم الدولة العاجزة

والحكومة الغائبة واستشراء الفساد المفسر الوحيد للأوضاع المؤلمة والمرعبة التي عاشها العراق كدولة ومجتمع ومؤسسات، والتي خلقت فجوة كبيرة عن مواكبة التقدم والتطور الذي كان سيشهده العراق جراء التغيير السياسي .

اذ أن قيم الفساد واستشراءه وتراجع الخدمات اصبح مؤشر قوي ودليل واضح في سيطرة الفساد \ الفساد السياسي على مؤسسات الدولة ، وخلق بيئة لا تسمح لتحقيق الاصلاح والاستقرار ، والعمل على ديمومة الوضع المغذي للفساد .

وفي الواقع لم تكن يوماً ظاهرة الفساد بصورة عامة والفساد السياسي بصورة خاصة حالة جديدة ومستجدة على الساحة السياسية أو الادارية ، وهي حالة عرفتها جميع الدول ومنها العراق الذي انتشر فيه الفساد \ الفساد السياسي في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة بعد 2003م . فالفساد السياسي ليس بالأمر الجديد على مستوى قمة الهرم السياسي العراقي لكنه استشرى بصورة مخيفة بعد 9\4\2003م والذي اتخذ صور المحسوبية والمحاباة في ادارة الدولة وتكوين شبكة كبيرة من الموظفين الموالين للمفسد السياسي والتي ساهمت في رفع منسوبة في العراق .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان موضوع الفساد السياسي في العراق موضوع حساس وواسع جداً ، ومن الممكن التأشير على بعض صوره وملامحه ورصدها في حيز الواقع العملي ، لكن بعض صوره ومظاهره تحيطها السرية ولا يمكن كشفها أو على الاقل تقديرها ، مما خلق مشكلة في احتواء الظاهرة المبحوثة بصورة كاملة عراقياً .

فرضية البحث

ان الفساد السياسي نتيجة منطقية لاستمرار و ديمومة حالة الفساد الطبيعية لمدة طويلة دون اي كابح لها ، وان الباعث على انتشار الفساد السياسي في العراق يحدد بطبيعة النسق السياسي والاداري السائد فيه.

اهمية البحث

تظهر اهمية البحث في طبيعة الموضوع المعالج والنتائج التي توصل اليها من حيث البحث عن اسباب الفساد والفساد السياسي في العراق وصوره المتعددة ، والتحديات التي سيشكلها

على الوضع العراقي مستقبلا . كما تكمن اهمية البحث في تقديم حلول ممكنة لمكافحة الفساد السياسي الذي يجب على الدولة العراقية ان تتبعها للمحافظة على كيانها ومصالحها وامنها واستقرارها السياسي.

هدف البحث

يسعى البحث جاهدا الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

- ضبط وتحديد الاطار المفاهيمي للفساد السياسي وصره المتعددة ، وثم ربطه بالحالة العراقية ، وابراز الظروف التي تسهم في نموه وانتشاره .
- تشخيص معالم الفساد السياسي في ظل الواقع السياسي العراقي بعد 2003م .
- التعرف ما اذا كانت هنالك امكانية لمعالجة الفساد السياسي والحد منه .
- المساهمة في تطوير الوعي الجماعي العراقي بشأن خطورة هذه الظاهرة على مستقبل الاجيال القادمة .

منهجية البحث

يعد المنهج مسألة أساس في جميع العلوم والمعارف ، فالمنهج هو الطريق الذي يسلكهُ الباحث أو المفكر من أجل الوصول إلى الهدف الذي يرسمه ، فكلمة منهج ترجمة لكلمة (method) الفرنسية ، وتعني الطريق المؤدي للوصول إلى الحقيقة ، وتأتي بمعنى البحث أو المعرفة ، وإن سبب اللجوء إلى اعتماد منهج معين في البحث عائد إلى أن الإنسان في تفكيره قد ينظم أفكاره ويرتبها لتصل إلى المطلوب على أيسر وجه وأحسنه . ومن هذا المنطلق ولأجل تحقيق الأهداف والتحقق من فرضية البحث وتذليل مشكلتها ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهج مرتبط بتحليل الاوضاع والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اي مجتمع او نظام سياسي في الماضي والحاضر والمستقبل ، فضلاً عن اعتماد منهج دراسة الحالة، لكونه يتمثل في الربط العلمي بين النظرية والتطبيق عند التطرق للحالة العراقية.

خطة البحث

ينقسم هذا البحث لمبحثين اساسيين ، الأول سيكون بمثابة اطار عام يهدف لتسليط الضوء على الاطر النظرية للفساد ، ما يتضمن البحث في صوره المتعددة ، وابراز المسببات الدافعة له .

الثاني سيختص بطرح موضوع الفساد السياسي ومظاهره ، ومعالجة موضوعة على الساحة العراقية كنموذج حالة .

المبحث الأول : الفساد اشكاله وتجلياته

المطلب الأول : الفساد لغة واصطلاح

يعد الفساد كمفهوم شأنه شأن بقية المفاهيم والمصطلحات بهذا الشأن يعاني من اشكالية وضع تعريف عام ودقيق جامع له ، فاغلب التعاريف المناطة به تفتقر إلى الدقة والاستقرار الفكري بحكم التطور الاجتماعي والسياسي . هذا الأمر لا يلغي حقيقة وجود جهود بحثية اعطتنا صورة كاملة عن معنى مفردة الفساد . وقبل الشروع بتحديد تلك التعاريف كان لزاماً علينا من الناحية العلمية والبحثية دراسة تلك المفاهيم من الناحية اللغوية كخطوة اساس في تأسيس الأدراك العام للمفهوم وفهم مشترك له .

من الناحية اللغوية يعد الفساد نقيض الاصلاح والصلاح ، فالمفسدة ضد المصلحة ، والفساد في اللغة متأتي من فعل (فسد) وهو ضد الصلح ، والفساد لغة البطلان ، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ، وهو ما أشار اليه القرآن الكريم في العديد من المواضع والآيات الكريمة ومنها :-

{ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ }[1]

{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ }[2]

{ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ }[3]

ويلاحظ هنا أن الفساد جاء مقروناً بالتدمير والإساءة والتخريب للأرض .

وعلى الصعيد الاصطلاحي أشار (صاموئيل هنتنغتون) إلى ان الفساد هو ((سلوك الموظفين الحكوميين سلوكاً منحرفاً في تطبيق القواعد الوظيفية لخدمة أهداف خاصة))[4] .

وقدم لنا البنك الدولي مفهوماً عاماً وواسعاً للفساد حين أشار أن الفساد هو ((اساءة

استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، وعبر التلاعب بالسياسات والاجراءات والقوانين للحصول على الارباح خارج أطار الضوابط والقوانين المتبعة ، أو عبر تعيين الاقارب في مناصب وظيفية محددة ذات طابع ربحي أو سرقة الأموال من الدولة بصورة مباشرة))[5] .
كما تعرف ظاهرة الفساد بحسب نوعها والتي تقسم إلى :-[6]
1- الفساد الصغير: ويشمل دفع الرشوة والعمولة ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع ووظائف للأقارب .
2- الفساد الكبير: ويشمل التلاعب بالصفقات التجارية وعقود التسليح وشراكات المتعددة الجنسية ، وتبني المشاريع الوهمية وقبض أموالها دون أن تكون موجودة على ارض الواقع .
ومن خلال تعاريف الفساد هذه يتضح لنا أن الفساد فيه ثلاثة اركان ، الأول \ أن يقوم شخص أو جهة ما بدفع منافع مادية أو معنوية لشخص ما ذا سلطة ومركز ويدعى المفسد ، الثاني \ وهو الفاسد هو الذي يتقبل منافع المفسد ، الثالث \ وهو الإطار الذي جرت فيه تبادل المنفعة ويطلق عليها أسم الفساد .

المطلب الثاني : مظاهر الفساد

ان اشكال الفساد ومظاهره تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه سواء اكان ذلك فرد او جماعة او مؤسسة ، والهدف منه سواء كان مادياً ام سياسياً ام اجتماعياً . وبناءاً على نوع الممارسة والهدف يمكن طرح اشكال وصور الفساد والتي نوجزها بما ياتي :

1- الرشوة ، وتعني قيام الموظفين الحكوميين بقبول الأموال من شخصيات وجهات معينة نظير ارساء صفقات ومقاولات وتسهيل مهام معينة ذات طابع تجاري ، وهذه الجهات قد تكون شخصيات حكومية ، شركات تجارية ، رجال اعمال .
2- الاختلاس ، وتعني التجاوز على المال العام بغير وجه حق وبصورة مادية .
3- المحسوبية ، وتعني تقديم خدمات معينة لجهة ما دون أن تكون من مستحقيها ، وهي بذلك تقترب كثيراً من مفردة المحاباة وهي الأخرى احدى صور الفساد والتي تشير إلى تفضيل جهة على اخرى في سبيل الحصول على خدمات معينة لقاء الحصول على منافع اقتصادية مستقبلاً[7] .

4- الواسطة ، وتعني التدخل الغير المشروع لصالح جهة ما لشيء معين مخالف لقواعد وانظمة العمل القانونية .

5- الابتزاز ، وتعني الامتناع عن القيام بالواجب ازاء قضية معينة دون الحصول مسبقاً على منفعة مادية معينة.

في الحقيقة قدمت العديد من الدراسات تصانيف متعددة للفساد عبر التركيز على خصوصيات كل مجتمع ، وجاءت تلك التصانيف بشكل :-

_ حسب الطبيعة ، وتصنف إلى فساد سياسي ، اقتصادي ، اداري ، مالي.

_ حسب درجة الخطورة ، وتصنف إلى فساد كبير وآخر صغير .

_ حسب امتداده ونطاقه الجغرافي ، ويشمل الفساد على المستوى الوطني ، الاقليمي ، فساد عالمي.

_ من حيث الانتظام والاتساق ، فساد منظم وفساد غير منظم .

_ من حيث درجة ارتباطه بنظام الحكم ، فساد عرضي ، فساد مؤسسي ، فساد نسقي متصاعد .

بطبيعة الحال قد يثار هنا تساؤل هام حول الكيفية التي يمكن من خلال الاستشعار بوجود فساد في دولة ما ؟ وما هي المؤشرات على ذلك ؟

أن الفساد كظاهرة لا يمكن الاستشعار بها إلا من خلال النتائج المترتبة على فعل الفساد ، وعبر تلك النتائج يمكن القياس والتسليم بوجود الفساد ، فعادة ما ينتج عن استشراء الفساد ارتفاع في حجم التهرب الضريبي وتهريب الأموال خارج البلاد ، والذي ينتج عنه في احيان كثيرة عجز في الموازنة العامة وحجم الأنفاق العام ، كما ينتج عنه ارتفاع في التكاليف لقاء الخدمات المقدمة للعامة كنتيجة إضافية لممارسات الفساد ، فضلاً عن حالة الثراء المفاجئ للمسؤولين العاديين والحكوميين نتيجة لممارساتهم المتعددة لأوجه الفساد ، زد على ذلك يساهم الفساد في تقليل الخدمات للمرافق العامة ومن جودة السلع والخدمات المقدمة للمواطنين سواء على الصعد الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

ومن الدلائل الاخرى الدالة على وجود الفساد وجود ظاهرة تشويه سوق العمل بفعل تنامي إجراءات التعيين في مؤسسات الدولة عبر الواسطة والمحسوبية والرشى والتي بدورها

تؤدي إلى تردي عمل الادارة وكثرة الأخطاء في القرارات المتخذة . كما يدل وجود الفساد على ارتفاع نسب الفقر بين السكان بصورة متصاعدة بفعل تقليص فرص عمل الفقراء ومحدودي الدخل والذي يؤثر بصورة سلبية على مستويات النمو.

كما يشير انتشار ظواهر الجريمة والتطرف والإرهاب الى وجود الفساد الذي يساهم في خلخلة القيم المجتمعية والاخلاقية وخلق حالة من الاحباط المجتمعي والشروع في حالات الجريمة المنظمة وتراجع الشعور بالحق العام نتيجة لانتشار الحقد بين شرائح المجتمع بفعل تنامي الفساد وعدم وضع حد لانتشاره .

المطلب الثالث : المسببات الدافعة للفساد

أن ظهور الفساد وانتشاره لا يأتي من فراغ أذ ان لهُ مسببات سياسية واجتماعية واقتصادية وادارية ، فعلى الصعيد السياسي في بعض الاحيان تسمح المناخات السياسية للموظف والمسؤول وتتيح له ممارسة الفساد من خلال التلاعب بالقوانين وتوظيفها لصالحه ، في ظل ضعف وغياب المحاسبة القضائية التي قد لا تمتلك القدرة في مساءلة ومحاسبة المفسدين ، فضلاً سيادة حالة اللامبالاة وعدم الرغبة في محاربة الفساد[8] . وهذه الحالة تدل دون أدنى شك على وجود نظام سياسي غير فعال ولا يستند على مبدأ الفصل الحقيقي بين السلطات في ظل ضعف وتراجع الديمقراطية وحرية المشاركة والتي تسهم بشكل أو باخر في تفشي ظاهرة الفساد بأنواعها المتعددة . كما يسهم تراجع الوعي السياسي والثقافي للنخبة الحاكمة في تنامي ظواهر الفساد بسبب عدم ادراكهم ومعرفتهم بمتطلبات اتخاذ القرار وإدارة المؤسسات السياسية والذي ينتج عنه ضعف في ممارسة السلطة بسبب تراجع عامل الكفاءة والخبرة في إدارة الدولة .

على الصعيد الاقتصادي تساهم الظروف الاقتصادية والمتمثلة بوفرة الموارد الاقتصادية أو ندرتها في انتهاج مسلك الفساد خصوصاً في الدول الريعية المنتجة للنفط بهدف تعظيم مواردها الاقتصادية الذاتية على حساب المصلحة العامة . حيث عادة ما تتحول النشاطات والفعاليات الاقتصادية إلى مشاريع وهمية أو مشاريع سمسرة مشبوهة يحتل فيها الفساد حيزاً كبيراً والتي تؤثر بصورة أو بأخرى على بنية الاقتصاد الوطني . وهذه الحالة ينتج عنها

تفشي لظواهر الفقر والبطالة والتراجع في سلم دفع الأجور والرواتب التي تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد[9] .

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي يساهم ضعف او انهيار النظام القيمي لدى بعض الأفراد وحلول محلها نظم قيمية منحرفة تبرر ممارسة الفساد وتعمل على اشاعته بكل السبل والوسائل ، ومستغلين تشوه بعض القيم المجتمعية نتيجة بروز عناصر المباهاة والثراء الفاحش السريع والتسارع في الوصول إلى مستويات معيشة مرتفعة للغاية ، وبروز قيم مستجدة لا تتلاءم مع مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

أدارياً يشكل غياب العدالة التنظيمية وضعف نظام الحوافز والمكافئات في شيوع ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة ، وضعف اللوائح والعقوبات الادارية المتعلقة بمكافحة الفساد ، والذي يرافقها ضعف في نظام الرقابة العامة ووضع الشخص الغير ملائم في اماكن حساسة وهامة في اتخاذ القرار الإداري ، والتي تنعكس بصور المبالغة في قيم المشتريات والتسيب والاهمال الوظيفي والغش الإداري .**المبحث الثاني : الفساد السياسي في العراق**

المطلب الأول : الفساد السياسي

أن الفساد السياسي كمصطلح وكمفهوم يتواجد أينما يتواجد اشخاص يمتلكون صلاحيات وذوي سلطة سياسية يسعون لتغليب المنفعة الخاصة وتقديمها على حساب المصلحة العامة ، وبالتالي تصبح الأمزجة الخاصة لصاحب المنصب السياسي والأيديولوجية الحزبية التي يؤمن بها ويتبعها هو الطريق الأمثل في صناعة واتخاذ القرارات السياسية . وبهذا المعنى يعني الفساد السياسي فساد الطبقة الحاكمة أياً كان موقعها في المراكز والنفوذ السياسي ، حيث تسعى تلك الطبقة والنخبة الحاكمة إلى الإثراء غير المشروع عبر الوظيفة السياسية التي يشغلونها والحصول على الأموال بصورة غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي ، واعتمادها كوسيلة مثلى في تمويل حملاتهم الانتخابية أو تقديم رشى لتسهيل الحصول على مقاولات ومشاريع وعقود تراخيص لتصبح مشاريع الدولة برمتها عبارة عن حساب بنكي خاص لتلك النخبة، وبما يشملهُ من مغالاة ومبالغة في الصرف على امور ترفيهية ذاتية، والتي ترافقها في العادة انشطة لتهريب الأموال خارج البلد وعبر بنوك او شركات صيرفة اهلية تمتلكها تلك النخب الحاكمة أو عبر استثمارات خارجية، وعادة ما يطلق على

الدولة التي يتفشى فيها الفساد السياسي بإسم (دولة اللصوص – kleptocracy) والتي تشير إلى نهب المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين على حساب الشعب بأكمله، حيث يميل أولئك المسؤولين إلى السيطرة على مراكز اتخاذ القرار في الدولة وبضمنها احتواء قرار الاغلبية البرلمانية وتصويبها لصالحهم بالتزامن مع توجيه قرارات القضاء وأجهزة الرقابة العامة بنفس الأسلوب(10) .

في الواقع عادة ما يواكب الفساد السياسي استخدام السلطة الأمنية بصورة تعسفية لصالح بعض الأطراف المفسدة في النظام السياسي ومستغلين الصلاحيات الممنوحة لهم لاستخدام تلك الاجهزة لتحقيق اغراض ومصالح تختلف عن الغرض الذي على اساسه منح النظام السياسي هذه القوة، حتى يصبح نظاماً شمولياً يسيطر على كافة تفاصيل القرار السياسي والأمني والاقتصادي، ولا تخضع قراراته لأي مساءلة قانونية أو قضائية بسبب التبعية الوظيفية والفصل الوهمي بين السلطات(11) . ولأجل استيضاح أفضل وتقديم صورة مكتملة عن معنى وجوهر الفساد السياسي ظهرت اربعة اتجاهات فكرية علمية محاولة تحديد مفهوم الفساد السياسي :

الاتجاه الأول \ وهو الاتجاه القانوني الذي عرف الفساد بانهُ خروج عن القوانين والأنظمة واللوائح واستغلالها أو استغلال غيابها من إجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية لصالح فرد أو جماعة معينة(12) .

الاتجاه الثاني \ وهو اتجاه الاقتصاد السياسي الذي يعتمد على منهج الاقتصاد السياسي في تعريف الفساد السياسي من حيث الميل لاستخدام مفاهيم اوسع للفساد والتركيز على العوائد المالية المتحققة من وراء الفعل السياسي الفاسد واستغلال المنصب لتحقيق امتيازات غير مبررة كالكسب غير المشروع والسيطرة على المال العام .

الاتجاه الثالث \ الذي يحلل الفساد السياسي من منظور علم الاجتماع السياسي الذي يعتمد على تحليل الفساد السياسي وفق مؤشرات شخصية أو ثقافية ، فالفساد وفق هذا المنظور ممارسة اجتماعية وثقافية تتم في الإطار المجتمعي والذي يقوم بها افراد ينتمون إلى فئات اجتماعية محددة تمارس الفساد وفق مناخات مقبولة اجتماعياً ومغلفة بالانتماء

القبلي والعشائري والسياسي، أي ان هذا الاتجاه يعد الفساد السياسي سلوك اجتماعي يتفق المجتمع على انه نوع من الفساد دون أن تكون لهُ القدرة على ايقافه او الحد منه.

الاتجاه الرابع \ هو علم السياسة الذي نظر للفساد السياسي كأحد اعراض سوء أدارة الدولة، وغياب المؤسسات السياسية الفاعلة، ليصبح الفساد السياسي سلوكاً سياسياً يتعارض مع المصلحة العامة[13] .

وعلى اثر هذه التعددية في معالجة الفساد السياسي تعددت معها تصانيف وانواع الفساد السياسي والتي تكاد تتفق في الغالب على ثلاث أنواع :

1- فساد الطبقة السياسية (فساد القمة الرئاسي)

حيث يبلغ الفساد هنا الذروة والمتمثل بتصرف القادة والرؤساء والزعماء حسب اهوائهم وافكارهم مستغلين ما يتمتعون به من سلطة ومناصب عليا تمكنهم من الاستيلاء على المال العام والحصول على المنافع والامتيازات بصورة غير مشروعة ، وهي حالة واضحة في اغلب الدول العربية التي تنشر فيها مظاهر الفساد السياسي وتضخم ثروات الحكام في قمة الهرم السياسي .

2- الفساد المؤسسي

ونقصد به الفساد على مستوى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (برلمان ، حكومة ، قضاء) وعبر التغاضي عن تشريع القوانين الهامة والتغاضي عن محاسبة سراق المال العام والاكتفاء بملاحقة صغار المفسدين وهي حالة مألوفة في هكذا نوع من الفساد ، حيث يشكل المفسدون كتلة كبيرة لها القدرة على استغلال مناصبهم في الاستيلاء على ممتلكات وعقارات الدولة[14] . حيث تصبح الدولة هنا عبارة عن ثكنة عائلية عشائرية توزع بين الأسرة والاقارب خصوصاً في المناصب السياسية والأمنية المهمة، وكل ذلك يجري دون تحرك من السلطة القضائية.

3- الفساد الحزبي

ويشمل تزوير الانتخابات وتوظيف المال السياسي في شراء اصوات الناخبين وابتزازهم احياناً والتعتيم على مصدر التمويل ، والتلاعب في نتائج الانتخابات عبر دمج الأجهزة الحكومية بالأجهزة الحزبية وكأنها جهاز عمل واحد . وهذا النوع من الفساد يزدهر فيه نظرية (بدون اموال لا أصوات).

المطلب الثاني : النموذج العراقي في الفساد السياسي

يشغل العراق في ظل الظروف الراهنة المراتب الاولى في سلم الفساد ، ليصبح الفساد بأنواعه المختلفة مسلسلاً عراقياً لا يعرف حد لحلقاته ، حتى اصبح الفساد السياسي في العراق أمراً بديهياً في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدهُ منذُ (2003م) ، والذي رافقه ضعف في أنظمة الرقابة وتعددها وتداخلها في بعض الاحيان ، والتي عدها البعض على انها حالة طبيعية في ظل مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدها العراق .

أن انتشار الفساد السياسي في العراق هو دلالة على غياب فلسفة الحكم الصالح وما تعنيه من توفر مقومات معينة في النظام السياسي ، وما يشكله غياب تلك المقومات من تراجع في اتخاذ القرار السياسي العقلاني السليم . فغياب تلك المقومات قدمت لنا مظاهر متعددة للفساد السياسي في العراق والمتمثلة في تعطيل القوانين المهمة للمواطن العراقي وبروز ظواهر الثراء الفاحش السريع لكبار المسؤولين العراقيين وهي حالة لم تكن معروفة عنهم سابقاً ، وضعف في الرقابة الحكومية والقضائية وتعين اشخاص في اماكن سياسية متقدمة من غير ذوي الاختصاص والكفاءة.

كما شهد العراق ظاهرة تخصيص الاراضي بشكل غير قانوني لكبار المسؤولين واقاربهم خارج السياقات القانونية المتعارفة ، ووضع واعادة تدوير أموال المساعدة للنازحين والمهجرين ووضعها في جيوب المسؤولين . وعرف العراق كذلك ظاهرة الرشوة الانتخابية كأحد مظاهر الفساد السياسي كألية لكسب اصوات وثقة الناخبين عبر شراء الأصوات واعتبارها الطريق الأمثل للوصول إلى البرلمان ، زد على ذلك ظاهرة الرشوة القضائية والمتمثلة بإصدار احكام قضائية لصالح الفاسدين أو تعطيلها والاكتفاء بملاحقة صغار المفسدين .

هذه الحالات وغيرها اظهرت تراجعاً مخيفاً لدور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة وما ينتج عنها من تراجع لمفهوم المواطنة العامة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات ، وسيطرة مجموعات صغيرة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتي اضرت بشرعية النظام السياسي وتقويض أسس الديمقراطية والحكم الصالح ، ويصبح الجهاز الاداري للدولة ضعيف وهزيل وأسير التوجهات الفئوية والحزبية والطائفية .

ويكاد يتفق الجميع على أن المال السياسي هو أخطر صور الفساد السياسي في العراق وهو مال شديد القذارة يعمل على تحويل مسار الاحداث السياسية وايصال القوى السياسية أو الشخصيات إلى اماكن سياسية واقتصادية مؤثرة . فالمال السياسي في العراق استخدم بكثرة اثناء الانتخابات لشراء اصوات المثقفين والاعلاميين في الداخل والخارج لدعم احزاب معينة وشخصيات سياسية محددة ، لتفرض تلك الحالة واقعاً مؤلماً للتجربة الديمقراطية الوليدة في العراق وفرضت واقعاً وهمياً حول مصداقية صناديق الانتخابات* .

أن استخدام المال السياسي في الحملات الانتخابية الاخيرة في العراق وشراء بطاقات الناخبين ومحطات انتخابية كاملة داخل وخارج العراق وبالتوافق مع بعض المسؤولين عن ادارة الملف الانتخابي مسألة اصبحت واضحة للعيان على الرغم من صعوبة اثباتها في الميدان العملي، ولكنها بنفس الوقت يستحيل نفي وجودها . فمع تزايد المعلومات والتقارير حول تزوير والتلاعب بصناديق الانتخابات، والقاء القبض على شخصيات بحوزتها المئات من البطاقات الانتخابية، عقد مجلس النواب العراقي جلسة استثنائية بتاريخ \28\5\2018، وصوت على قرار نيابي قدمته اللجنة المختصة بإعادة الثقة بالمسار الانتخابي، أذ تضمن القرار الاتي :[15]

1- الغاء نتائج انتخابات الخارج التي شابتها حالات التزوير ، واعادة فرز الاصوات لما لا يقل عن 10% من صناديق الاقتراع في المراكز الانتخابية المشكوك بها، وفي حال وجود تباين بالنتائج بنسبة 25% يتم اعادة الفرز اليدوي لجميع محافظات العراق .

2- تزويد الكيانات السياسية بصور ضوئية والكترونية لأوراق الاقتراع ونتائج الانتخابات عبر الاقمار الصناعية والمرسلة الى الخادم الرئيس للمفوضية على مستوى المرشح في كل محطة.

3- اعادة الفرز اليدوي للمحطات التي تم استبدالها والتي الغيت نتائجها في المناطق المتنازع عليها، والتأكد من مطابقة البيانات الالكترونية مع بيانات الصناديق .

وبالتزامن مع ذلك صادق مجلس الوزراء العراقي على توصيات اللجنة الوزارية* المشكلة للتحقيق في الخروقات الانتخابية، وذلك بالقرار رقم (198) لسنة 2018 ، والذي تضمن :(16)

- اعتماد العد والفرز اليدوي لما لا يقل عن 5% في جميع المراكز الانتخابية .
- الغاء نتائج انتخابات الخارج لثبوت الخروقات الانتخابية والتزوير فيها .
- توجيه جهاز المخابرات والامن الوطني والاجهزة الاستخبارية لوزارة الداخلية لملاحقة مستخدمي المال السياسي في التزوير ، واتخاذ الاجراءات القانونية وفق القوانين النافذة .
- مطالبة المدعي العام العراقي بتحريك دعوى جزائية بناء على ما ورد في القرار.
- احالة تقرير اللجنة الى هيئة النزاهة ومجلس النواب .
- منع اعضاء المفوضية ممن هم بدرجة معاون مدير عام فما فوق من السفر كإجراء احترازي ، والحصول على موافقة مباشرة من رئيس مجلس الوزراء في حال السفر لأغراض خاصة .

أن المال السياسي في العراق قدم لنا ظاهرة خطيرة للغاية المتمثلة بشراء وبيع المناصب السيادية لتصبح تلك الحالة أشبه بتجارة للمناصب خصوصاً تلك المتعلقة بالمناصب الأمنية والاقتصادية ، فكثيرة هي التقارير التي قدمتها لجان الأمن والدفاع البرلمانية العراقية التي أشارت لوجود جماعات ضغط مقربة من مؤسسة اتخاذ القرار تقوم ببيع المناصب والتعيينات في مؤسسات الدولة العراقية وبالعملة الصعبة في حالة أشبه بسوق عام للبيع دون أن يتخذ أي اجراء حقيقي بهذا الصدد والذي انعكس على تفاقم الواقع الأمني العراقي وانتشار لظواهر الجريمة والارهاب فيه.

وفي تقرير خاص اعدته صحيفة نيويورك تايمز الامريكية أوضحت فيه تغلغل الفساد في المؤسسة العسكرية العراقية والمدعوم من الكتل السياسية فيه ، حيث أشار التقرير إلى ان استشراء الفساد في المؤسسة الأمنية العراقية ادى إلى انهيار القطعات العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية والذي ادى لاحقاً إلى سقوط بعض المحافظات والمدن العراقية بيد الإرهابيين على الرغم من أنفاق المليارات من الدولارات من قبل الدولة العراقية على تعزيز قدرات الجيش العراقي . كما ذهب التقرير إلى تحديد بعض مظاهر الفساد في المؤسسة

العسكرية في صفوف مراتب أمنية متقدمة والمتعلقة ببيع الحصص التموينية والغذائية الخاصة بالجيش العراقي ، وبيع بعض المناصب داخل الوحدات العسكرية بمبالغ خيالية نقلاً عن برلمانيين عراقيين ومسؤولين امريكيين. كما ظهر نمط (الموظفين الوهميين) في المؤسسات الامنية العراقية ويتم استحصال رواتبهم من قبل متنفذين في الدولة العراقية ويتم بيع الاسلحة المخصصة لهم في السوق السوداء.

وبهذا الصدد أشارت العديد من التقارير الامريكية حول وصول شحنات من الاسلحة الامريكية المخصصة للقوات العراقية إلى عناصر تنظيم داعش الإرهابي بسبب الفساد في بعض الوحدات كأن يتم تجهيز كل جندي ب (100) اطلاقة من الرصاص في حين المستلم فعلياً هو (50) والبقية تباع في السوق السوداء .

هذه الحالة ظهرت منذ البدايات الاولى لتشكيل المؤسسة الامنية من قبل قوات الاحتلال الامريكي و من قبل بعض الضباط الذين يدفعون بعض الاموال الى بعض الضباط الأمريكيين من الرتب المتوسطة وهؤلاء يقومون بترشيحهم امام المسؤولين الأمنيين الامريكيين والتعريف على انهم من اهل الخبرة والكفاءة وبذلك حصل البعض على منصب امر لواء او امر فوج ولكن هؤلاء استمروا على نفس السلوك والقيام بسرقة تجهيزات وحداتهم العسكرية مثل المسدسات او الناظور الليلي او الدرع المضاد للرصاص لانهم استلموها من قبل القوات الامريكية بدون مستندات ذمة او يقومون بتسقيطها من الذمة الموجودة عند حدوث حالة تفجير او هجوم ارهابي.

وأشار بعض المسؤولين الامريكيين إلى ان احدى مهام المستشارين الامريكيين المتواجدين في العراق هو من اجل هو للحد من نسب الفساد المستشري في المؤسسة الامنية خصوصاً ذلك المدعوم سياسياً .

وعلى ما يبدو فأن الدعوات والتحذيرات التي اطلقتها المرجعيات الدينية ورجال الدين في العراق حول ضرورة وضع حد للفساد بصوة عامة والفساد السياسي بصورة خاصة لم يلقى ذلك الاهتمام المفترض ان يلقاه حكومياً . فالخلافات السياسية لا تزال مستمرة وتزداد حدتها عند ظهور بوادر مواقف حقيقة لمحاربة الفساد أو العمل على تحرير المدن من سيطرة الإرهابيين والتي وجدناها جلية أثناء معارك تحرير محافظات صلاح الدين والانبار وبعض

مناطق ديالى فضلاً عن المعارك في محافظة الموصل . فالخلافات السياسية لها الاثر الكبير في عدم استقرار الوضع الامني وكلما توسع الخلاف بطريقة فئوية او حزبية او طائفية او مناطقية فان ذلك يؤثر سلبا على البلد، ويؤثر الاحتقان على القواعد الشعبية ، وهذا ما اكدته مراراً المرجعيات الدينية العراقية والتي أكدت ان استشراء الفساد سبب تمدد داعش بالعراق، ولعل هذه المواقف جعلت من المرجعية الدينية أن توقف لقاءاتها مع السياسيين العراقيين ومنع القاء الخطبة السياسية المخصصة كل يوم جمعة كرد حول عدم وغياب الجدية من السلطة العراقية لمكافحة الفساد ووضح حد للفساد السياسي فيه .

وفي المحصلة نستنتج أن الخلافات السياسية أسهمت في تعميق الفساد من حيث :

1- اضعاف الوحدة الوطنية، حيث ساهمت الخلافات السياسية في تأجيج صراع الهوية عند اعتماد المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب والمسؤوليات ، وأصبح التوافق السياسي الأسلوب الآخر في اتمام الصفقات السياسية وهو بحد ذاته أصبح مدعاة للفساد خصوصاً أن التوافق السياسي أسهم في وصول بعض المنتسبين من المؤسسة الامنية الى مناصب قيادية مهمة وحساسة بدون ان يمتلكوا الحد الادنى من مؤهلات القيادة وهي(الخبرة والكفاءة والثقافة المهنية) .

2- انعدام الثقة بين الاطراف السياسية وهي حالة حاضرة في ظل تعدد الخطابات السياسية في جميع مؤسسات الدولة ليعكس المرجعية السياسية للكيان السياسي لا المرجعية القانونية والمهنية.

3- أشارت تقارير دولية إلى احتلال العراق احتل العراق المرتبة (171) من حيث الدول الأكثر فساداً ، والمرتبة (193) في السيطرة على الفساد (193) ، ومن حيث الاستقرار السياسي والعنف احتل المرتبة (201) ، و فعالية الحكم (182) ، و سيادة حكم القانون (205) . وهي كلها دلائل مؤشرة على تنامي تلك الظاهرة في العراق .

وبناءاً على كل ما تقدم يتضح لنا ان النسق السياسي العراقي فيه نوع من التراخي في مكافحة الفساد السياسي، وغض النظر عن ملاحقة المفسدين واعتباره نوع من التسامح الذي يضمن لهم الاستمرار في ممارسة الفساد، كون ان الجميع داخل في تركيبة الفساد وبنمطه السياسي، ويتحركون بحرية تحت ستار الحصانة، لتتحول تلك الحصانة الى اداة

نفوذ لتوسيع مصالح المفسدين ومساندة بعضهم للبعض الاخر خوفاً من سقوط احدهم والذي قد يؤدي الى سقوط الخلية باكملها امام الرأي العام المحلي والدولي.

ولكي يعود العراق الى وضعه الطبيعي والخروج من فجوة الفساد السياسي التي امضى بها مدة طويلة ، وجب الركون الى مجموعة من الاجراءات والاليات القادرة على التصدي لهذه الظاهرة من حيث:

- توسيع دائرة المسائلة والرقابة من جانب البرلمان والاجهزة الرقابية الاخرى لتشمل الجميع دون استثناء ، وان تمتع المفسد السياسي بالحصانة غير كافي كسبب لعدم الملاحقة ، وكي لا تتسم تلك الظاهرة بالديمومة وتتوارث من شخص لأخر.

- تحويل نصوص (من اين لك هذا) من مجرد كلمات الى اجراءات حقيقية ملموسة .

- اعتماد سياسات وبرامج فعالة تكون مجسد حقيقي لمبادئ سيادة القانون وحسن ادارة الدولة والمؤسسات .

- اعتماد مبدأ التخصص والكفاءة في شغل المناصب العليا في الدولة ، وامكانية محاسبة ذوي تلك المناصب واخضاعهم للمساءلة .

- التطبيق الفوري لقرارات الاجهزة الرقابية دون اعتماد الانتقائية في التنفيذ أو اعتماد مبدأ التوافق في حل المشكلة .

- تفعيل الدور الرقابي لأفراد المجتمع وخلق مناخ مجتمعي مقاوم ورافض للفساد السياسي ، في ظل سيطرة مناخ سياسي قمعي للحريات لمدة طويلة .

الخاتمة

ان الانظمة السياسية على اختلاف اشكالها معرضة للفساد ، وان اختلفت ماهيتها من بلد لأخر ، لكن بصورة عامة يمثل الفساد وبنمطه السياسي تحدياً خطيراً لسيادة القانون ولصرح القرار السياسي السليم، لتصبح الشرعية الحكومية محط شبهات وتشكيك . فالفساد السياسي يوجد في قمة هرم انواع الفساد الاخرى ، وهو النمط الاخطر لتداخله مع بقية الانواع والعمل سوية في تأثرها الضار على المجتمع والدولة .

أن امتلاك السلطة من قبل جهات معينة دفع بأصحابها إلى استغلالها لغايات غير وظيفية أما بسبب الجهل أو لغرض الربح وممارسة الفساد، أو بسبب الخوف والتعرض

لضغوط من قبل جهات سياسية وحزبية معينة والذي رافق ذلك الأمر ضعف العمل الجماعي الحكومي وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات العراقية، وعدم وضوح اجراءات التنسيق والتعاون بين المؤسسات الرقابية لتقويض ظواهر الفساد السياسي ، وبالتالي غياب العقاب لكبار المسؤولين المتهمين بالفساد والاستخفاف بالقوانين العراقية النافذة. وعليه الامر الذي يتطلب اتباع سياسات جديه وخطوات حازمة لعلاج تلك الحالة.

قائمة المصادر:

1- سورة الشعراء ، الأية (152) .

2- سورة البقرة ، الأية (11) .

3- سورة البقرة ، الأية (205) .

4- صاموئيل هنتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ت\سميه عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993م ، ص 77 .

5- نقلاً عن ، محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد\243\ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999م ، ص 5 .

6- المصدر نفسه ، ص 4 ، ص 5 .

7- عزمي الشعبي ، الفساد ... دراسة حالة فلسطين ، في مجموعة مؤلفين ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م ، ص 717 ، ص 718 .

8- عبد الحميد متولي ، نظرات في إنظمة الحكم في الدول النامية ، الاسكندرية ، 1985م ، ص 43 ، ص 45 .

9- هيفاء جواد الشيخ وآخرون ، سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، عدد\27\ ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2011م ، ص 281 .

10- الفساد السياسي في العالم العربي حالة دراسية ، (أمان) ، فلسطين ، حزيران – 2014م ، ص 4 .

11- المصدر نفسه ، ص 5 .

12- للمزيد انظر إلى ، حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري ، تجالاي ، سياسي ، دولي) ، ط1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008م ، ص 16 .

13- عيسى عبد الباقي ، الصحافة وفساد النخبة ، دراسة الاسباب والحلول للظاهرة ، ط1 ، العرب للنشر والتوزيع ، 2005م ، ص 19.

14- عماد صلاح عبد الرزاق شيخ داود ، الفساد والاصلاح ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003م ، ص 100 .

* غالبا ما يواكب المال السياسي مع الفساد السياسي للسيطرة على تفاصيل ومراكز صنع القرار السياسي او الاقتصادي ، وتوظيفها لخدمة مصالح فئوية خاصة لا تتفق مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها ، مما يشكل خرقاً مباشراً لحكم القانون.

15- مجلس النواب العراقي يبصوت على قرار نيابي بشأن نتائج الانتخابات، موقع البرلمان العراقي، 28\05\2018\ar.parliament.iq

* تتألف اللجنة من رئيس ديوان الرقابة المالية رئيساً ، وعضوية كل من رئيس هيئة النزاهة ، رئيس جهاز المخابرات الوطني ، وزارة الامن الوطني ، رئيس اللجنة الامنية العليا للانتخابات ، وهدف اللجنة التحقيق بالخروقات وحالات التزوير في الانتخابات .

16- قرار مجلس الوزراء العراقي المرقم (198) لسنة 2018م .